تعليب الأسر في غرف ضيقة يعصف باستقرار البيوت

أزمة السكن.. مفتاح للجريمة والأمراض وفشل التنمية

تحقيق

عبدالله عابد الشريف - أملج

على الرغم من أهمية السكن في حياة الإنسان بما يحفظ آدميته كمواطن بغض النظر عن إمكانياته المادية ومستواه الدراسي وموقعه الوظيفي وانحداره الاجتماعي، إلا أن المواطن يعيش اليوم أزمة سكن خانقة تشمل مختلف المناطق دون استثناء في ظل ارتفاع متزايد في الأسعار.. ولم يعد مستغربا أن نسمع من مواطن أنه يعيش وزوجته وعدد من أبنائه في غرفة واحدة وهو ما يفتح الباب على أسئلة عديدة عن كيفية ممارسة كل شخص حياته الطبيعية في ظل هذا الوضع.. وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن تعليب بعض الأسر في غرف محدودة يؤدي إلى آثار سلبية على تنشئة الأباء نفسيا واجتماعيا، يرى البعض الآخر أن إصلاح الوضع لن يتم دون تدخل الدولة الحاسم لكبح الأسر وتشجيع آليات تملّك محدودي الدخل للمنازل بالإضافة إلى التوسع في بناء المساكن بدل التركيز على منح الأراضي في مناطق بعيدة، ويعول كثيرون على هيئة الإسكان الجديدة اقتراح حلول مبتكرة للمشكلة والا تكون عبئا على الجهاز الحكومي.

في البداية يقول الدكتور محمد بن محمود السيد: إن أي خلل في النظام الاقتصادي يؤدي بالتبعية إلى خلل في النظام الاجتماعي وتفكيك الأسرة والسكن دائما يؤثر في الاستقرار النفسي والراحة السيكولوجية للأسرة وسكن الأسرة إذا كان ضيقا أو مكونا من غرفة واحدة يؤدي إلى صدام الطفل بأشياء وأمور يراها لأول مرة تؤدي إلى إحباطه والتأثير في سلوكه وشخصيته. ويضيف: الطفرة الاقتصادية سلاح ذو حدين يمكن أن تكون ضارة إذا بالغنا فيها وأعطينا الأبناء أموالا تزيد بكثير عن احتياجاتهم ويمكن أن تكون نافعة إذا كان هناك تقنين للأمور وبالتالي السكن له أهمية قصوى في تكوين سلوك الطفل إما أن يكون سويا وسليما وإما سيئا وضارا بالنسبة للأسرة والمجتمع. موضحا إن العامل الاقتصادي هو عامل الحسم في كثير من الأمور الاجتماعية فالكماليات هامة بالنسبة للإنسان مثل المسكن والملبس والمأكل والمواصلات والتعليم، ويكفي أن النبي صلى الله على وسلم قال «أربعة من السعادة، وذكر منها «البيت الواسع».

ويقول الشيخ حماد بن حمد المرواني: ضيق السكن له انعكاسات خطيرة على الطفل وسلوكه وتعاملاته الاجتماعية وقد تؤدي إلى إصابته بعقدة نفسية تجاه الزواج أو أن يكون ضعيف الشخصية أو عدوانيا.

التأثير على مسيرة التنمية

ويقول الداعية الشيخ عادل بن عبدالعزيز المحلاوي: إن أزمة السكن تقتل الإبداع وتؤثر على خطط التنمية وبالتالي لابد أن يكون هناك استقرار للموظف في مسألة السكن ولا تلومه بعد ذلك إذا قصّر في أداء واجبه. مضيفا: إن المالك الذي يبالغ في الإيجار أيضا سيخسر لأن المستأجرين سيتحولون إلى فئة عدوانية ضد الملاك كما أن الغلاء يوفر الأرضية الخصبة لنمو التطرف والجريمة، فماذا تتصور أن يحدث إذا سكن زوج وزوجته و٨ من أبنائه في مكان ضيق أو غرفة واحدة؟ ودعا إلى تدخل الدولة والإعلام والمجتمع المدني لمناقشة هذه القضية من كافة الجوانب من أجل مصلحة الأجيال المقبلة.

أما الدكتوري منصور بن عطيفي المرواني فقال: إن سعادة المرء تنبع من منزله فإذا كان واسعا ويعيش الإنسان في بحبوحة ويسر نتج عن ذلك طفل صحيح وسليم السلوك والنشأة والتربية وهو بدوره ما يكون له تأثير إيجابي على حركة المجتمع ككل ولو نشأ الإنسان في مكان ضيق متقوقع فهنا توقع أي شيء يمكن حدوثه لأن ذلك بكل تأكيد يؤثر على سلوك الطفل وكذلك العلاقات الأسرية والاجتماعية بالسلب. وأضاف: هذا الأسلوب سيؤدي إلى إثارة الكثير من المشكلات والجود والتجاذب والتنافر والبغض والحقد على الآخرين، وهذا سيفرّ أحد أمرين إما أن يخرج الطفل عدوانيا أو انطوائيا ضعيفا مهزوز الشخصية ودعا الجهات المختصة إلى النظر إلى هذه الفئات لأن ذلك سيكون له تداعيات وانعكاسات خطيرة على المجتمع كله. ويرى الدكتور المهندس حمدي أبو العلاء: إن الحل في ذلك هو مراعاة الدولة لهذه الفئات والتدخل في مساكنهم وألا تتركهم فريسة سهلة لجشع أصحاب العقار وأن تتدخل في مسألة تحديد أسعار إيجار الشقق.

اللجوء للرشوة والاختلاس

من جانبه يقول الدكتور عبدالعزيز آل حسين «أستاذ علم النفس الجنائي المشارك بجامعة الملك سعود»: لا يستطيع أي كائن العيش بدون مأوى، والإنسان يتوق بطبعه للعيش في مسكن يتلاءم مع مستواه الاجتماعي، والثقافي، والمالي.. ولكن قد يجد بعض الناس وهم قد يمثلون شريحة كبيرة في بعض المجتمعات معوقات وصعوبات في امتلاك أو توفير منزل يضمن لهم الحد الأدنى من حياة مستقرة كريمة، يمثل مشكلة وطنية يترتب عليها الكثير من المشكلات السلوكية والانحرافات التي قد تلحق بالصغار، ويتضرر منها المجتمع. ويستطرد قائلا: من المشكلات التي قد يترتب عليها ضيق المسكن شعور أفراد الأسرة بالدونية الاجتماعية مما قد يدفع البعض «وليس الكل» للقيام بسلوكيات غير مشروعة مثل ممارسة رب الأسرة لاستغلال وظيفته في الخروج عن معاييرها لتغطية هذا النقص إما بالاختلاس أو السرقة أو بالرشوة، أو بها كلها. ويقول آل حسين: إن الإشكالية في ذلك هي انتقال الضرر للأبناء، لوجود الأبناء في مسكن رديء، أو ظروفه متدنية جدا. وأضاف: المنزل في للعائلة ويجب أن يوفر لأفراده الحد الأدنى من الستر على الأبناء والمحارم والزوجة.

ويذكر آل حسين: هناك جوانب كثيرة يلعبها المنزل في التأثير على سلوك الأطفال منها على سبيل المثال الجوانب الصحية وأذكر في إحدى الزيارات الميدانية في إحدى مناطق المملكة وجدنا الكثير من المنازل الشعبية في القرى لا تتوفر فيها الشروط الصحية السليمة لدخول الشمس للبيت مما يؤدي إلى أضرار صحية عديدة.

الصراع لضيق السكن

وفي ذات السياق تقريبا جاءت مشاركة الدكتور عبدالرزاق الزهراني «أستاذ علم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود ورئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية» الذي أشار إلى مقولة مشهورة لتشكيل تقول «نحن نبني مساكننا.. ثم تأتي مساكننا فتبنينا» فهو يرى أن الإنسان يبني المسكن ليسكن فيه، وعندما ينتقل إليه يقوم هذا السكن ببناء الإنسان من جديد من ناحية العلاقات الاجتماعية، والجوانب النفسية، والأسرية. وقد ثبت أن الحيز الضيق في السكن يشيع الكراهية بين الساكنين فيه، مما قد يؤدي إلى التنافس على الأماكن يصل إلى حد الصراع المرتبط بالكراهية أحيانا. وأشار إلى تجربة قام بها أحد العلماء حيث وضع عددا من الفئران في حيز معين وتركها لفترة، وأخذت بالتكاثر حتى أصبح المكان لا يسعها، مما دفع الأمهات لقتل صغارها كحب للبقاء وشاع القتال بينها حتى فنيت الفئران من المكان، وسبب ذلك كله الزحام. وأضاف: السكن والبيت المريح حق مشروع لكل مواطن، ويفترض أن تقوم الدولة بتوزيع مساكن حسب خطة معينة تتوفر فيها شروط السكن المريح من حيث المساحة والتهوية والصرف الصحي بدلا من توزيع منح الأراضي التي قد لا يستفيد منها المواطن.

قدرة الدولة على التحرك

ويقول الكاتب عبدالله بن فراج الشريف: أن توجد في بلادنا أسرة تسكن في غرفة واحدة فذلك من الأمور المستغربة التي قد لا يتوقعها أحد من خارج هذا الوطن، لما لبلادنا من مكانة في عالمنا العربي والإسلامي، ولما لديها من ثروة كبيرة، ورغم مخاطر سكن أسرة بكاملها «الأب والأم والأولاد» في غرفة واحدة أو أن تسكن أسر في منازل الصفيح فإن الفقر الذي نكتشف كل يوم وجوده، يحتاج منا إلى إعادة النظر في سياساتنا لمواجهته.

وقال: إن الإسكان الملائم بشريا لطبقة الفقراء ومحدودي الدخل يجب أن يكون أولى الخطوات المعتمدة لمواجهة آثار الفقر، الذي نتمنى أن يزول من بلادنا بأسرع وقت ممكن، ولا أفضل أن تتمويل لمشروع إسكان عاجل لهؤلاء في مختلف المناطق يحتاج منا إلى بحث عنه، فالدولة بحمد الله قادرة على تمويله وبسخاء، حتى يجد المحرومون الطمأنينة في مساكن تليق بحياة البشر وتحميهم من حر الصيف وبرد الشتاء، والأمل عظيم في قيادتنا الرشيدة للالتفاف السريع لمشكلة الإسكان لهذه الفئة ولا أفضل إلا فاعلة.

مبادرة الإسكان الشعبي

ويقول الكاتب مقبول بن فرج الجهني: إن مبادرات الدولة في تبنّي الإسكان الشعبي توجه إنساني نبيل، وهناك تجارب دولية ثرية عن كيفية معالجة مشكلة الإسكان يجب الاستفادة منها، ونحن لدينا خبراء سعوديون في مجال مشاريع التطوير العقاري، وكذلك الباحثون في مشاكل الإسكان، ولدينا المبادرات على أرض الواقع، والهيئة العامة للإسكان التي أنشأتها الدولة مؤخرا أمامها الكثير من الموارد البشرية القادرة على دفع الجهود الوطنية لحل مشكلة السكن.. وأعرب عن أمله في ألا تكون هيئة الإسكان الجديدة مجرد إضافة إلى الجهاز الحكومي وعبئا على الميزانية العامة.. مضيفا: يجب عليها أن تكون إضافة نوعية لأداء القطاع العام، ومراجعة هذه الأوضاع الحرجة في قطاع الإسكان، ولعلمة الجهود المبعثرة في برامج الإسكان، كما يجب العمل على تأسيس فريق عمل ينسق جهود الدولة، مع مبادرات القطاع الخاص.

الشورى :

هيئة الإسكان ونظام الرهن العقاري يحلان الأزمة قريبًا

د. بكر حمزة

د. أسامة أبو غرارة

أكد الدكتور بكر حمزة عضو مجلس الشورى وجود عدة برامج لمواجهة مشكلة الإسكان من بينها برنامج الإسكان العاجل وبرنامج الهيئة العامة للإسكان ومشروع خادم الحرمين لوالديه الخاص بالإسكان، و نظام الرهن العقاري الذي سيصدر قريبا . وقال ان هذه المشاريع ستساهم في مساعدة المواطن على امتلاك منزل مريح ليبدأ حياته بشكل أكثر استقرارا عما هو عليه الوضع في الوقت الحالي، وشاركه الحديث د. أسامة أبو غرارة عضو مجلس الشورى قائلاً: إن موضوع الإسكان سيشهد حلا خلال هيئة الإسكان التي أنشئت أخيراً، كما ستتصدى ايضا لمشاكل المناطق العشوائية، ونوه بجهود صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة الذي يولي المناطق العشوائية جل اهتمامه . وقال ان الشرع يحث على السكن المناسب والفسيح .

القحطاني:

إعادة هيكلة قطاع الإسكان للحد من العشوائية

د. مفلح القحطاني

أكد الدكتور مفلح القحطاني عضو جمعية حقوق الإنسان ان توفير الظروف المعيشية المناسبة من مبادئ حقوق الإنسان معربا عن امله في أن تساهم هيئة الإسكان في اجراء تنظيمات وترتيبات فيما يتعلق بموضوع السكن الذى يعانى من العشوائية . ودعا الى التخلص من الاشتراطات التي عفا عليها الزمن واجراء إعادة هيكلة بما يُمكن جميع المواطنين من الحصول على سكن مناسب يساعد في دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما ينبغي أن يكون هناك تنظيم للمنازل والقرى المتباعدة للمساعدة في ايصال الخدمات اليها بدلا من العشوائية التي نراها الآن للأسف الشديد في الكثير من المناطق، حتى في داخل المدن . واكد وجود نقص في الدراسات لمواجهة مشكلة الإسكان واعطائه الاولوية .

إنشاء مليون وحدة سكنية خلال ٥ سنوات

تهدف خطة التنمية الإسكانية إلى إنشاء مليون وحدة سكنية تساهم في إيجاد سكن لقرابة ٥ ملايين مواطن بمشاركة عدة جهات حكومية وخيرية وأهلية، وسيقدم صندوق التنمية العقاري خلال ٥ سنوات نحو ٧٥ ألف قرض بتكلفة ٢٢٥٠٠ مليون ريال لبناء نحو ٩٠ ألف وحدة سكنية، ويتوقع أن يتم بناء نحو ٣٥ ألف وحدة سكنية من المساكن الشعبية في مختلف مناطق المملكة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات والجمعيات الخيرية.

وأوضحت خطة التنمية الثامنة أن القطاع الخاص سيضطلع ببناء نحو ٨٧٥ ألف وحدة سكنية من إجمالي الطلب على المساكن في مختلف مناطق المملكة، منها نحو ٢٢٥ ألف وحدة بدعم ومساندة من الحكومة، كما سيتم توفير نحو ٢٨٠ مليون متر مربع من الأراضي السكنية لمواجهة الطلب على الإسكان خلال سنوات الخطة.

وأوضحت استراتيجية التنمية أن الأهداف الرئيسية لقطاع الإسكان خلال خطة التنمية الثامنة تتمثل في زيادة ملكية المواطنين للمساكن، ويعتمد تحقيق الأهداف الرئيسية لقطاع الإسكان في تنوع أساليب التمويل والدعم والمساندة الحكومية وغير الحكومية وتفعيل إسهام القطاع الخاص في تنمية قطاع الإسكان، وتخفيض تكاليف إنشاء المساكن وصيانتها مع التركيز على المدن الصغيرة والمتوسطة خاصة المجاورة للمدن الكبيرة.

وتتعدد المجالات التي يشملها القطاع منها تشييد المساكن واعتماد المخططات وإصدار التصاريح، ومد شبكات التجهيزات الأساسية للأحياء السكنية، إضافة إلى صناعة مواد البناء والأثاث وتجارتها.

وتولت وزارة الأشغال العامة والإسكان مسؤولية تنفيذ الإسكان العام والعاجل وصيانته خلال الخطط الماضية ثم صدر قرار مجلس الوزراء بنقل مهمة الإسكان وخططه إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط والإسكان الشعبي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية مع الاستمرار في تقديم قروض الإسكان، علاوة على ما توفره الدولة من خدمات مباشرة وغير مباشرة للقطاع.

وبلغ عدد المساكن التي تم إنجازها ويجري تنفيذها خلال خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠/٢٠٠٤) نحو ٣٠٠ ألف وحدة ساهم القطاع الخاص بنحو ٢٤٠ ألف وحدة منها، في حين مول صندوق التنمية العقارية الباقي وقدره ٦٠ ألف وحدة.

وقد مول القطاع الخاص ٧٥ في المائة من إجمالي عدد المساكن في المملكة البالغة نحو ٣,٩٩ مليون مسكن.

وارتفعت نسبة متوسط تكلفة إيجار المسكن إلى متوسط دخل الأسرة في المملكة من ٢٦ في المائة خلال خطة التنمية السادسة إلى ٣٠ في المائة خلال خطة التنمية السابعة، وفي المقابل انخفضت نسبة ملكية المساكن خلال الوقت نفسه نتيجة محدودية فرص التمويل العقاري، وعدم مواكبة قروض صندوق التنمية العقارية للطلب المتزايد.

- عدم توفر السكن الجيد يصيب الأطفال بالأمراض النفسية
- موظفون يلجأون للاختلاس والرشوة لشراء سكن مناسب
- كبح الإيجارات والتوسع في المباني لذوي الدخل المحدود
- إنتاجية الموظف تتأثر لعدم توفر السكن المناسب له
- تطلعات باقتراح هيئة الإسكان حلولاً مبتكرة وألا تكون عبئًا على الدولة